العدد (1731) السنة السابعة - الثلاثاء (23) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

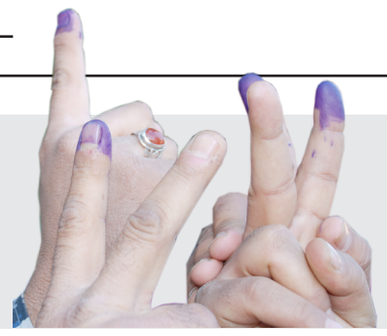

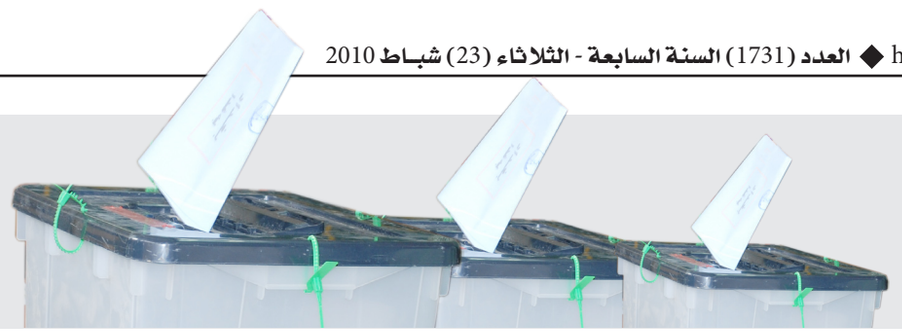

12

الطريق إلى الانتخابات

الأسبوع المقبل.. وصول ٢٥ مليون ورقة اقتراع من الصين

مصادر د ي: مخاوف من ضغوطات سياسية على أصوات العناصر الامنية

بغداد / هشام الركابي

ابدى بعض المرشحين الى الانتخابات النيابية المقبلة مخاوفهم من ممارسة النفوذ السياسي من قبل بعض المرشحين الذين يحتلون مناصب سياسية في الحكومة على القوى الامنية لاختيار بعض الشخصيات على حساب الاخرى.

المرشح عن حركة تجديد والنائب في البرلمان عبد الكريم السامرائي قال في تصريح لـ(المدى) امس الاثنين ان "العديد من المرشحين لديهم مخاوف من ممارسة الضغوط على منتسبي الاجهزة الامنية واجبارهم على التصويت لصالح وزرائهم الذين رشحوا للانتخابات، لذلك دعا البعض الى الغاء مشاركة الاجهزة الامنية في الانتخابات". واضاف السامرائي "طالبنا بمنع ترشيح الوزراء الامنيين في الانتخابات، لان ترشيحهم يعد مخالفة دستورية لكن للاسف لم تتم الاستجابة الى تلك المطالب وبالتالي فان المخاوف باتت واقعية والطلب بالغاء تصويت عناصر الامن فيه نوع من الموضوعية على الرغم من ان الدستور اتاح لجميع العراقيين المشاركة في الانتخابات".

وبرزت الى الساحة السياسية مؤخرا دعوات الى الغاء تصويت القوى الامنية التي تشمل عناصر الجيش والشرطة وباقي الاجهزة الامنية وابعادها عن الميول والضغوط الحزبية وانها لجميع العراقيين بكل قئاتهم.

من جانبها رفضت المرشحة عن الائتلاف الوطني العراقي والنائبة في البرلمان ليلى الخفاجي منع القوات الامنية من المشاركة في الانتخابات، وقالت لـ(المدى) امس الاثنين ان "الدستوركفل لجميع العراقيين حرية ابداء الرأي والمشاركة في الانتخابات". واضافت ان "قانون الانتخابات واضح وتطرق الى مسألة تصويت القوات الامنية حيث نص القانون على تحديد زمن محدد ومكان معين لاجراء عملية الاقتراع منعا لممارسة الضغوط من قبل الوزراء الامنيين"، واشارت الخفاجي الى ان "غالبية القوى السياسية كانت رافضة لترشيح الوزراء الامنيين في الانتخابات، لان اختيارهم في السابق تم على هذا الاساس".

من جهة اخرى، وضمن الاستعدادات النهائية لاقامة الانتخابات، ذكر مسؤول مكتب أربيل للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات امس الإثنين، أن "٢٥ مليون ورقة إقتراع خاصة بالإنتخابات التشريعية المقبلة طُبعت في الصين وستصل إلى العراق مطلع الأسبوع المقبل عبر مطارات بغداد وأربيل والبصرة".

وقال هندرين محمد في تصريح صحفي أن "أكثر من ستة ملايين ورقة إقتراع ضمن العدد المذكور طُبعت للإحتياط وسيتم إستخدامها عند الضرورة"، مشيرا إلى أن "المفوضية تلصق سجلات الناخبين على جدار مراكز الإقتراع قبل ثلاثة أو أربعة أيام من يوم الإقتراع".

وسيشهد العراق في السابع من آذار المقبل انتخابات تشريعية لاختيار ٣٢٥ نائبا جديدا للبرلمان، وسط منافسة شديدة بين عدة ائتلافات كبيرة وعشرات الكيانات الصغيرة للفوز بمقاعد في اول انتخابات برلمانية تجري وفق نظام الدوائر المتعددة والقوائم المفتوحة، ويحق لأكثر من ١٩ مليون شخص التصويت، كما فتحت المفوضية مراكز إقتراع في ١٦ دولة أجنبية حتى يتسنى لمليون و٩٠٠ الف عراقي خارج البلاد المشاركة في الإنتخابات.

قوات امنية في اقتراع سابق

إزالة عدد من لافتات الكتل لمخالفتها الضوابط والتعليمات

فرض عقوبات مالية على ٢٢ كياناً لخرقها موعد الدعاية الانتخابية

بغداد / المدى

اكدت المفوضية العليا للانتخابات، أنها فرضت عقوبات مالية على ٢٢ كياناً سياسياً في عموم العراق، بسبب خرقها تعليمات المفوضية، مؤكدة تلقيها المستمر للشكاوى بشأن هذه الخروقات خلال الحملة الدعائية للكيانات السياسية.

وقال المدير العام لدائرة الاتصال الجماهيري في مفوضية الانتخابات في بغداد عبد الرحمن خليفة، إن «المفوضية فرضت عقوبات مالية بلغت ٣٠٠ مليون دينار عراقي على ٢٢ كياناً سياسياً في عموم البلاد، بسبب مباشرتها بالدعاية الانتخابية قبل موعدها»، داعياً الكيانات السياسية إلى «الالتزام بتعليمات المفوضية والمشاركة في الانتخابات بشكل حضاري».

وأضاف خليفة بحسب «السومرية نيوز»، أنه «منذ بدء الحملة الدعائية، تتلقى المفوضية الشكاوى بشكل مستمر، وهي تعمل على التحقق منها، ليتم من ثمّ فرض عقوبات على الكيانات التي تثبت مخالفاتها».

وأوضح خليفة، أن «مكتب المفوضية بمحافظة دهوك تلقى حتى الآن ٣٤ شكوى» مبينا أن «هذا العدد قد تم تجاوزه في المحافظات الأخرى بشكل واضح»، بحسب تعبيره.

وكانت شبكة شمس لمراقبة الانتخابات في العراق قد أشارت في تقريرها الصادر في الرابع من شباط الجاري إلى ان القوائم الانتخابية التي يقودها رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيسي الوزراء السابقين إبراهيم الجعفري وإياد علاوي، هي من اكثر القوائم التي سجلت بحقها خروق انتخابية.

وعلى الصعيد ذاته أزالت أمانة بغداد عدداً من الصور واللوحات الدعائية الخاصة بعدد من المرشحين والاحزاب والكتل السياسية من شوارع بغداد لمخالفتها الضوابط والتعليمات التي تم إقرارها بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات.

مكتب مفوضية مصر يعلن عن آليات الانتخابات النيابية

لجان المراقبة تبدي قلقها من ضعف برنامج اقتراع الخارج

بغداد / المدى والوكالات

ابدى عدد من لجان المراقبة تخوفه من حدوث عمليات تزوير بنتائج اقتراع العراقيين في الخارج.

وحددت شبكة «عين العراق» امكانية التلاعب في اصوات الناخبين من خلال خمسة نقاط، وقال رئيس الهيئة الإدارية للشبكة المراقب الدولي مهند نعيم الكناني في تصريح صحفي ان هناك نقاط واجب العمل على تقويمها للحيلولة دون حدوث اي خرق في الانتخابات خارج البلاد. واكد الكناني إن هناك خمس موارد للخلل في تلك الإجراءات وهي، عدم وجود سجل مسبق للناخبين في الخارج يعرف من خلاله الناخبون المؤهلون للاقتراع، مبينا ان هذا السجل ترك مفتوحا، ما يجعل من التصويت المكرر امراً ممكن، كما يؤكد احتمالية إدلاء غير العراقيين بأصواتهم. واضاف الكناني ان عدم إلزام مفوضية الانتخابات لمقترعي الخارج بإبراز الوثائق التي تؤيد عراقيتهم سيؤدي الى امكانية ادلاء غير العراقيين باصواتهم، إذ لا توجد ضوابط لتلك المستمسكات بدقة متناهية. واوضح ان اجراء الاقتراع العام للعراقيين في الخارج لمدة ثلاثة أيام أمر غير مبرر كونه يسهل عملية التصويت المكرر في أكثر من دولة لعدم وجود قاعدة بيانات يركن أليها سجل الناخبين لتحديد أسماء المقترعين مسبقا. مبينا ان السماح لأولاد العراقيين من غير الحاصلين على الجنسية العراقية بالاقتراع سيعمل على احداث خلل في عملية الاقتراع، إذ تكتفي الضوابط بالاعتماد على جنسية احد الأبوين، وهذا ما يمثل منح الجنسية العراقية من قبل المفوضية . فاكتساب الجنسية أو منحها وإصدار الوثائق الخاصة بها هي من اختصاص وزارة الداخلية حصرا. ولفت الكناني الى ان عدم وجود ضمانات حقيقية لإثبات المحافظة التي ينتمي إليها الناخب سبب مباشر للتلاعب كون الاقتراع سيكون على مستوى المحافظة.

ودعا الكناني مفوضية الانتخابات إلى أعداد سجل مسبق للناخبين واثبات المستمسكات التي تؤيد عراقية الناخب وعدم السماح لأولاد العراقيين ممن لم يحصلوا على الجنسية العراقية بالاقتراع اعتمادا على جنسية إبائهم لان اقتراعهم سيؤثر على نتائج الانتخابات. الى ذلك، عقد مكتب انتخابات مصر المؤتمر الاعلامي الاول للجالية العراقية بحضور الجالية العراقية وممثلي السفارة العراقية وعدد من الدبلوماسيين العرب والاجانب المعتمدين في القاهرة. وقدم مدير شعبة الاعلام بالمكتب رائد محمد صالح شرحا عن كيفية التسجيل والتصويت عبر توضيح الامور المطلوب معرفتها بدقة من قبل الناخب على ورقة الاقتراع وكذلك مسؤوليات كافة الجهات ذات العلاقة من موظفين ومراقبين واعلاميين ووكلاء الكيانات السياسية العراقية. وتضمن المؤتمر ستة محاور وهي مهام مكتب الانتخابات العراقية في مصر ومسؤوليات الناخبين والمراقبين والاعلاميين ووكلاء الكيانات السياسية والتدريب والية الاقتراع والوثائق المعتمدة والحملة الاعلامية للمفوضية والمرشحين.

خطة أمنية لحماية مراكز الاقتراع

فرق مراقبة أوروبية لضمان نزاهة الانتخابات في البصرة

البصرة/ عدي الهاجري

في مدينة تستعد لاستقبال موسم الصيف الحار اللاهب كانت حرارة الانتخابات اسبق واقوى واكثر لهيباً واوسع انتشاراً ولم تترك بقعة إلا وتركت تأثيرها فيها.

العملية الانتخابية او«حرب» الانتخابات كما يدعوها اهالي البصرة، تلك المدينة الغافية على شط العرب ابتدأت بشكل خاص في المدينة التي تكتسب اهمية خاصة لما تمتلكه من مقاعد انتخابية تصل الى ٢٤ مقعداً فضلا عن مكانتها السياسية والاقتصادية وتأثيرها على باقي مدن العراق. وصور المرشحين غزت الشوارع والمجتمعات والاحياء السكنية والتقاطعات خالفت خلالها التوجيهات التي اقرها مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في البصرة بالتعاون مع مديرية بلديتها حول تحديد جملة شروط للدعاية الانتخابية وتحديد ٨٣ موقعا في وسط مدينة البصرة لا غيرها لنشر الدعاية الانتخابية.

النائب الاول لمحافظ البصرة نزار الجابري اعلن ان لجنة مشتركة من قيادة عمليات المحافظة وقيادة الشرطة وادارة المفوضية وديوان المحافظة وممثلين عن الامن الوطني والاستخبارات وبقية الاجهزة الامنية وضعت خطة امنية محكمة للعملية الانتخابية. وقال «سيتولى مدير مكتب المفوضية في البصرة رئاسة اللجنة المشكلة للخطة الامنية، وتتضمن الخطة قيام الشرطة المحلية بحماية المراكز الانتخابية ويتولى الجيش العراقي اسناد الشرطة المحلية وتوفير غطاء ارضي وجوي في حال الحاجة لها».

من جانبه اعلن مدير مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في محافظة البصرة حازم الربيعي استكمال كافة التحضيرات استعدادا للعملية الانتخابية التي ستنطلق اولا في الرابع من اذار للاقتراع الخاص بالاجهزة الامنية والراقدين في المستشفيات والقابعين في السجون. واضاف «اقامت المفوضية اكثر من ثلاثة ورش نقاشية بحضور نخبة من مرشحي الكتل والاحزاب السياسية والدينية في البصرة وبمشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني». واوضح ان «منظمات المجتمع المدني بدورها عقدت سلسلة من اللقاءات والحوارات باشراف المفوضية في مناطق مختلفة من البصرة لتوعية المواطنين باهمية المشاركة في الانتخابات».

وحول المنظمات المدنية المشاركة في المراقبة اوضح ان ثلاثة منظمات محلية سجلت نفسها للمراقبة هي «شبكة عين، شمس، تموز» فيما سمح للكيانات المشاركة بتسجيل مراقبيها حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الثامن والعشرين من شباط الحالي.

وذكر ان البصرة تضم مليون و٩٠٠ الف مقترع سيصوتون لـ٤٦٣ مرشحا عبر خمسة كيانات و١٩ قائمة انتخابية تضم في جنباتها ١٢٣ مرشحة للفوز بـ٢٤ مقعداً انتخابياً.

من جانبه طالب مدير بلدية البصرة المهندس خلف سالم مفوضية الانتخابات في البصرة باستقطاع مليون دينار عن كل مرشح لاستخدامها مستقبلاً في عملية ازالة الملصقات والدعاية الانتخابية بعد انتهاء عمليات الاقتراع حيث سيتلكأ الكثير من المرشحين «حسب رأيه» عن رفع ملصقاته وخصوصا الخاسرين منهم.

وعلى صعيد متصل، اجتمع النائب الاول لمحافظ البصرة نزار الجابري بعدد من المراقبين الدوليين يمثلون وفد الاتحاد الاوربي الذين وصلوا المحافظة قبل ايام. واوضح الجابري ان العراق مقبل على امتحان مهم وصعب من خلاله سيحدد مستقبله إعادة لوضعه الطبيعي واستعادة سيادته الكاملة والنهوض بالواقع الخدمي والاقتصادي لابنائه. وافاد ان الوفد الاوروبي يضم في عضويته المراقب الدولي فيلكو ميلوف والمراقبة الدولية تانيا داكرين وسيتولى مراقبة وتحليل النتائج البرلمانية في محافظة البصرة.

من جانبها اوضحت المراقبة الدولية تانيا داكرين ان الوفد الاوروبي سيقوم بمراقبة المحطات والمراكز الانتخابية في البصرة ويطلع عن كثب على الممارسة الديمقراطية والعملية الانتخابية والتي ستؤثر على الوضع الحياتي للمواطن العراقي بمختلف نواحي الحياة. فيما اعلن السفير السويدي في العراق نيكولاس تروفيا عن ترؤسه فريقا عالميا للمراقبة في محافظة البصرة. وقال «اشرف على وفد سويدي سيتمركز في مدينة البصرة من اصل خمسة وفود سويدية للمراقبة ستتوزع في مدينة بغداد واربيل والسليمانية ودهوك».

وفي الجانب المحلي دعا محافظ المدينة الدكتور شلتاغ عبود المياح في اجتماع مع عدد من مدراء الوحدات الادارية في البصرة للالتزام الحياد والوقوف على بعد من كل القوائم والكيانات المشاركة في الانتخابات. واضاف المياح«لن نسمح لاحد من مدراء ومسؤولي الوحدات الادارية في البصرة بالعمل على خرق الحياد او العمل لترويج قائمة معينة على حساب الاخرى لانه سيشكل خرقاً انتخابيا ومن يخالف سيحاسب بالقانون». ودعا المياح رجال الامن والشرطة الى عدم السماح بنشر الدعاية الانتخابية في المراكز الانتخابية او السيطرات وعدم السماح بتوزيع الدعاية الانتخابية في السيطرات الامنية.

الاعلانات متواصلة عن اكتمال الترتيبات والاستعدادات للعملية الانتخابية في مدينة تضم في طياتها اكثر من ٣ ملايين مواطن وتنتج يوميا مليوني برميل نفط، فيما لا يزال المواطن البصري ينظر بعين مفتوحة للانتخابات ويقفل الاخرى على هموم واسعة لا يمكن التغاضي عنها لكنه يعلن انه اصبح اكثر وعياً في الاختيار.

انتخبوا وغيّروا ..

إذا قال العراق...

عامر القيسي

يعتقد البعض واهما أو عن جهل أو تعمدا أن العراق مازال يعيش في مرحلة " اذا قال صدام قال العراق" وهي مرحلة سوّق بها النظام شخصه وطنا وتأريخا ، وهي الثقافة نفسها التي انتجت ترويجات من طراز "سقوط بغداد" باعتبارها مرادفة لسقوط الصنم . هذا البعض من المرشحين يعتقد ان العملية السياسية والانتخابات طوع بنانه وان مجرد انسحابه من اللعبة سيأتي من بعده الطوفان ، ويقول هذا البعض ان الاستبعاد كان للشخصيات الوطنية وهذا يعني عودة لثقافة الاتهامات القديمة فهذا عميل لايران والآخر من الجيب الكردي العميل وغيرهم اخلص العملاء لموسكو واطلاق الالقاب البائسة على رؤوساء الدول العربية فهذا خائن الحرمين وذاك ابن ابيه وغيرهما قارون وبجنبهما الملالي وعلى تخوم المتوسط حسني الخفيف ، وهكذا كنّا نجد انفسنا وسط بحر من العملاء والمزايدين والخونة ، الا القائد فهو المعدن الصافي المصفى الى الدرجة التي وصف بها ببغاءه " عزت الدوري " ال١٪ الذين عارضوا البيعة للقائد ،وهي نسبة شجاعة في "انتخابات" بيعة القائد ، من على شاشات التلفزيون بانهم ثلة من العراقيين الخونة!

المثير في الامر ان يعتقد هذا البعض ان مستقبل العراق ومشروعه السياسي لن يتقدم خطوة الى الامام الا ببركاته ، وهي رؤية خاطئة بكل المقاييس السياسية الاستراتيجية والتكتيكية ، ولو فهم هذا البعض بان مايجري في العراق هو حركة تأريخ وليس اشخاص لكان لقراراتهم دروبا اخرى . والغريب ان تنسحب كتلة من الانتخابات لاسباب مبدئية ووطنية كما يقولون ، لان العملية السياسية غير شفافة وملتبسة وتدار بايادٍ خارجية ، وتعود لتقرر المشاركة في محافظة واحدة لاسباب مبدئية ووطنية ايضا!

في العاصمة وفي كل محافظات العراق الانتخابا ت ملتبسة الاهداف الا في محافظة واحدة فهي انتخابات ما فوق الفرنسية او السويدية لذلك قرر هذا البعض المشاركة فيها.

وهنا ومن باب ان الدين النصيحة نعتقد ان اي مقاطعة للانتخابات هي خطأ استراتيجي من الصعوبة معالجته فيما بعد ، هذا على مستوى المشاركة السياسية للمرشحين ، وعدم المشاركة في الانتخابات على مستوى الافراد كناخبين هو خطأ شخصي يسهل للآخرين مهمة التزوير!

ونعتقد ايضا ان اللعبة الديمقراطية بما تحتويه من اشكال ضغط للحصول على مكاسب حالية أو مستقبلية لايمكن ان تدار بهذه الصورة المشوشة الخالية من روحية الاحتراف السياسي ، وهي اقرب الى اللعب بالنار منها الى المناورات السياسية التي تدار في اطار اللعبة نفسها .

لسنا مع مستبعد ولا مع هيئة المساءلة ولا مع الهيئة التمييزية البرلمانية ، فهذه قضايا امامها القانون وهو الفيصل في حلّها ومعالجتها ، نحن نتحدث هنا عن اسلوب عمل سياسي قائم على وهم الأنا المتضخمة التي تعتبر الآخرين كل الآخرين في خدمة اهدافها وتطلعاتها ونواياها وان الآخرين مجرد صدى لطروحاتهم حتى وان لم تكن شرعية ، بل وحتى ان أدت الى المزيد من الضحايا في واقع عراقي سياسي شديد الحساسية وربما يكون مهيأ اكثر من اي مشهد مشابه للانجرار خلف السياسات الخاطئة!

رأي عام

الثقافة الانتخابية في ميسان تقتصر على مركز المدينة وتتجاهل القرى النائية

> قد يسد الاعلام المرئي والمسموع جانبا من حاجة الناخبين في المناطق البعيدة والنائية لمعرفة اساسيات وآليات العملية الانتخابية، ولكن يبقى للفعاليات والانشطة الحية الدور الاهم والاكثر فاعلية في التعريف بماهية الانتخابات وترسيخ المفاهيم والمعلومات والآليات المتعلقة بها.

ميسان / رعد شاكر

ورغم جهود مكتب انتخابات ميسان في هذا المجال الا ان الكثير من تلك المناطق لم يشهد أي نشاط أو حراك إنتخابي لغاية الآن رغم أقتراب موعد الأنتخابات التشريعية.

مسؤول أعلام مكتب أنتخابات ميسان صلاح نعيم عبد الله أوضح لـ(المدى) أن المكتب نظم العديد من الندوات التثقيفية لقادة الرأي من شيوخ العشائر ورجال الدين والشباب ومنظمات المجتمع المدني و من المفترض أن يمارس كل هؤلاء دورهم في إيصال المعلومات للناخبين في عموم مناطق المحافظة ومنها المناطق النائية ، لا فتا الى ان كوادر المكتب لوحدهم لا يمكن ان يقوموابتثقيف جميع الناخبين في المحافظة.

(المدى) استطلعت آراء عدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني في ميسان عن دور منظماتهم في هذا المجال، حيث اكد أمين عام منظمة الصحفيين والمثقفين الشباب في ميسان مهند الهاشمي أن بعض أعضاء المنظمة زاروا بعض القرى النائية بهدف تثقيف سكانها بأهمية المشاركة في الأنتخابات البرلمانية المقبلة، واكدوا ان لقاءاتهم بسكان القرى كشفت جهلهم بموعد الأنتخابات وآلية الأقتراع. مضيفا "نحن نتفهم وندرك ان قدرات وامكانات مكتب انتخابات ميسان لاتتناسب مع جسامة مهمة تثقفيف عموم الناخبين في المحافظة والذين يناهزون الـ٦٠٠ الف ناخب ولكن كنا نامل ان ينسق المكتب ويتعاون مع منظمات المجتمع المدني في هذا المجال عبر تقديم الدعم المتمثل بوسائط النقل والملصقات والفولدرات التوضيحية لنقوم بايصالها لسكان المناطق البعيدة والنائية لضمان اوسع مشاركة في الانتخابات ولكن ذلك لم يحصل بالشكل الامثل، ومع ذلك فقد قمنا من جهتنا وبدعم من احدى المنظمات الدولية بعقد ٥٠ ندوة تثقيفية لسكان بعض القرى التي لم تشهد اي فعالية بخصوص التعريف بالانتخابات". ولفت الى ان "البعض من سكان القرى اكدوا جهلهم بادق التفاصيل الخاصة بموعد الانتخابات. وبينا ان اي لجنة من لجان المفوضية او القوى والكيانات السياسية المتنافسة لم يزر تلك المناطق والتقى بجمهورالناخبين فيها".

من جهته، نفى رئيس إحدى منظمات المجتمع المدني في المحافظة ميثم الساعدي ان يكون مكتب انتخابات ميسان قد وجه لهم دعوة للمشاركة في اي دورة تدريبية او تثقيفية بخصوص الانتخابات، وقال أن منظمته وبالتعاون مع مركز نزاهة الأنتخابات في أربيل قامت بتدريب ٢٥٠ مراقبا للأنتخابات من سكنة الأقضية والنواحي التابعة للمحافظة. وبين الساعدي أن جل ما قدمه مكتب الأنتخابات هو منح هؤلاء المراقبين (باجات). وتابع "أعتقد أن الناخب الميساني عموما مالا زال يفتقر الى الكثير من المعلومات المتعلقة بالاقتراع ليكتسب وعيا أنتخابيا متكاملا رغم أن وعيه الأنتخابي الآن أفضل نسبيا مما كان عليه في إنتخابات العام ٢٠٠٥"، ودعا الساعدي مكتب إنتخابات ميسان الى تحمل القدر الأكبر من مسؤولية رفع الوعي الانتخابي للمواطنين، مبينا ان نشاطات المكتب تقتصر في هذا المجال على مراكز المدن والقصبات وتقتصر على أعداد محدودة من موظفي الدوائر الحكومية وشبه الرسمية. كما طالب مفوضية الانتخابات بتقديم الدعم اللازم لمنظمات المجتمع المدني بهدف إشراكها في عمليات تثقيف الناخبين ونشر الوعي الانتخابي بين صفوف جميع شرائح المجتمع. كما قال مدير مركز الأمام الصادق الثقافي أمجد الدهامات، أن مسؤولية تثقيف الناخب هي مسؤولية مشتركة ولا يمكن أن تقوم بها جهة واحدة وإذا كان هنالك من تقصير في جانب الثقافة الانتخابية لمواطني القرى فأن هذا الجانب يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني كما تتحمل جانبا منه القوى والأحزاب السياسية. وعن دور منظمته في هذا المجال أشار الدهامات الى أن إنشغال المركز بانتخابات الهيئة الأدارية الجديدة التي تزامنت مع موعد الأنتخابات البرلمانية حال دون قيام المركز بنشاطاته في هذا المضمار، منوها الى أن المركز سبق وأن عقد العديد من الندوات التثقيفية عن انتخابات مجالس المحافظات الماضية، مؤكداً سعي المركز لاتمام الإستعدادات الخاصة بتقديم عمل مسرحي يشمل عمل لجان الانتخابات واليات الاقتراع المقبلة خلال الأيام القليلة القادمة، بما يحقق معرفة شمولية لجميع مواطني المحافظة ويدفع الى مشاركة جمعية من قبل عموم الناخبين الميسانيين في العرس الانتخابي.